ملخص محاضرة : معايير التقارير المالية IFRS–7 و IFRS–9

نتيجة لرغبة الهيئات التنظيمية المالية في توحيد عرض البيانات المحاسبية على نطاق دولي من خلال إطار واحد، دخلت معايير التقارير المالية الدولية (معايير التقارير المالية الدولية) حيز التنفيذ في عام 2005.

يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7، الذي تمت مراجعته في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، مستوى متزايد من الشفافية من جميع الكيانات التي تستخدم الأدوات المالية لتبسيط مقارنة النتائج المالية والمحاسبية بين الشركات الدولية.

اكتشف في هذه المقالة تعريفًا كاملاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 ومبادئه المحاسبية بالإضافة إلى تفاصيل المعلومات التي يتطلب احترامها.

ما هو المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7؟

تم الانتهاء من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7 في أغسطس 2005 من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ودخل حيز التنفيذ في 1 يناير 2007، وهو معيار محاسبي دولي يتعلق بالأدوات المالية ويهدف إلى استبدال معايير المحاسبة الدولية 30 ومعيار المحاسبة الدولي 32 المعمول بها سابقًا.

باقتراح إطار مفاهيمي جديد وتقييد المجال المتبقي للتفسيرات، فإن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 يكمل القواعد المتعلقة بالاعتراف وعرض الأدوات المالية التي كانت موجودة بالفعل في معيار المحاسبة الدولي رقم 32 والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 9. في أعقاب أزمة عالم الرهن العقاري، خضع المعيار لمراجعة كبيرة في عام 2009.

الهدف من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7

هو مطالبة الكيانات التي تحتفظ أو تصدر أدوات مالية بتوفير قدر معين من المعلومات ضمن بياناتها المالية، وذلك لتمكين جميع مستخدمي الحسابات من تقييم أهمية الأدوات المالية والأداء المالي، فضلا عن طبيعة ومدى المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية المعنية.

من الجيد أن تعلم: كما هو محدد في معيار المحاسبة الدولي 32، فإن الأداة المالية تتوافق مع "أي عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لمنشأة واحدة والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى".

من يهتم بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7؟

يتعلق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية بجميع الكيانات (الشركات المدرجة وغير المدرجة)، بغض النظر عن قطاع نشاطها أو أهمية وتعقيد الأدوات المالية داخل حساباتها. في الواقع، لا يتعلق هذا المعيار بالبنوك وشركات التأمين فحسب، بل بجميع الشركات التي لديها أدوات مالية.

ومع ذلك، لا تتأثر بعض العناصر بالقواعد المحاسبية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7، على وجه الخصوص:

الاعتراف بالحصص في الشركات التابعة أو الزميلة أو المشاريع المشتركة

الأدوات المالية والعقود والالتزامات المتعلقة بالمعاملات القائمة على الأسهم (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 2)

حقوق والتزامات أصحاب العمل الناشئة عن خطط منافع الموظفين (معيار المحاسبة الدولي 19)

بعض عقود التأمين (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 4)

العقود ذات المقابل المحتمل ضمن اندماج الأعمال (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 3)

المعلومات الواجب تقديمها فيما يتعلق بأهمية الأدوات المالية

كجزء من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7، يجب على المنشأة تزويد مستخدمي بياناتها المالية بمعلومات تمكنهم من تقييم أهمية أدواتها المالية فيما يتعلق بوضعها وأدائها المالي. وتتعلق

هذه المعلومات بعدد من العناصر الواردة في الفقرات من 8 إلى 30 من نص المعيار والتي نلخصها أدناه.

المعلومات التي يجب توفيرها في الميزانية العمومية :

فئات الأصول المالية والمطلوبات المالية

الفشل وعدم الأداء

الموجودات المالية أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

الأدوات المالية المركبة بما في ذلك العديد من المشتقات الضمنية

حساب تعديل القيمة لخسائر الائتمان

إلغاء الاعتراف

أدوات الضمان

تنبيه: عند تطبيق المعايير، من المهم التمييز بين الفئة والفئة. لا تتوافق فئات الأدوات المالية كما حددها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 مع فئات معيار المحاسبة الدولي رقم 32 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

في قائمة الدخل وحقوق المساهمين:

المنتجات

الاعباء

الأرباح

الخسائر.

معلومات أخرى يجب تقديمها بخصوص:

طرق المحاسبة

القيمة العادلة

محاسبة التكاليف

المعلومات الواجب تقديمها فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بالأدوات المالية

وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7، عند عرض معلوماتها المالية، يجب على المنشأة أن تزود مستخدمي بياناتها المالية بمعلومات نوعية وكمية تسمح لهم بتقييم ليس فقط الطبيعة، ولكن أيضًا مدى المخاطر المتعلقة بالأدوات المذكورة التي تخضع لها. مكشوفة في تاريخ الإغلاق.

وبالتالي فإن هذه المعلومات (التي يتطلبها المعيار الجديد والمعروضة في الفقرات من "33" إلى "42" من نص المعيار) تتعلق بالمخاطر الناشئة عن الأدوات المالية وكذلك الطريقة التي يتم بها إدارتها، وعلى وجه الخصوص:

مخاطر الائتمان. ويكمن في احتمال عدم قيام أحد الطرفين المعنيين بالوفاء بالتزاماته، مما يسبب خسارة مالية للطرف الآخر. وتتعلق المعلومات بعد ذلك بالحد الأقصى لمبلغ التعرض ووصف ونوعية الضمانات بالإضافة إلى جودة الأصول المعنية.

مخاطر السيولة. وتكمن في احتمال عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات الناشئة عن التزاماتها المالية. وتتعلق المعلومات بعد ذلك بتحليل آجال استحقاق الالتزامات المالية وكذلك نهج إدارة المخاطر.

مخاطر السوق. وتكمن في إمكانية حدوث تغير سلبي في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. وتتعلق المعلومات بعد ذلك بمستوى تعرض المنشأة لكل من مخاطر السوق، وهي مخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الأسعار.

على الرغم من صعوبة فهمها للوهلة الأولى، إلا أن معايير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ولا سيما المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 الذي يتعلق بمتانة ومرونة إدارة النقد لديك، تمثل عنصرًا أساسيًا من حيث الاتصالات(الافصاحات) المالية.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9

نبين من خلال هذه المحاضرة المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS-9 الأدوات المالية- الاعتراف/القياس. نطاق تطبيق المعيار بالإضافة إلى تفاصيل المعلومات التي يتطلبها فيما يتعلق بتصنيف وتقييم ونموذج استهلاك الأدوات المالية.

ما هو المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9؟

إن معيار "IFRS 9 – الأدوات المالية" هو، كما يشير اسمه، معيار محاسبي دولي يتعلق بالأصول المالية، والذي يعدل قواعد تصنيف وتقييم هذه الأخيرة، وكذلك نموذج استهلاكها.

تمت الموافقة على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في 27 يونيو 2019 من قبل لجنة تنظيم المحاسبة (CRC)، ودخل حيز التنفيذ للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018.

يستبدل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 ويكمل في نقاط معينة معيار "المعيار المحاسبي الدولي 39 – الأدوات المالية: الاعتراف والتقييم" بهدف تحسين المعلومات المالية، ولا سيما من خلال نهج أكثر تطلعا فيما يتعلق بالاعتراف بالخسائر المتوقعة على الأصول المالية.

إن رغبة الهيئات التنظيمية لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في تقديم المزيد من المعلومات ذات الصلة لمختلف مستخدمي البيانات المالية نشأت من المناقشات التي أثارتها الأزمة المالية لعام 2008.

ينقسم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 إلى ثلاث ركائز رئيسية، تسمى "المراحل"، وهي:

المرحلة الأولى، تصنيف وتقييم الأدوات المالية؛

المرحلة الثانية، انخفاض قيمة الأدوات المالية؛

المرحلة الثالثة، تحوط الأدوات المالية

تصنيف وتقييم الأدوات المالية

التصنيف

بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، يتم تصنيف الأدوات المالية بناءً على نموذج أعمال المنشأة فيما يتعلق بإدارة أصولها المالية وخصائص التدفق النقدي.

وبالتالي يتم تصنيف الأدوات المالية إلى ثلاث فئات متميزة، وهي:

ذا كانت المنشأة تحتفظ بأصول مالية بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، فإن التدفقات النقدية تتوافق فقط مع مدفوعات أصل المبلغ أو مدفوعات الفائدة على أصل المبلغ المستحق؛

إذا كانت المنشأة تحتفظ بأصول مالية بهدف تحصيل التدفقات التعاقدية وإعادة بيع الأصل، فإن التدفقات النقدية مماثلة للفئة السابقة؛

إذا كانت المنشأة تمتلك أصولاً مالية بوجهة مختلفة عن الفئتين السابقتين.

من المفيد معرفة: فيما يتعلق بالالتزامات المالية، فإن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 لا يختلف كثيرًا عن معيار المحاسبة الدولي رقم 32، باستثناء أنه يجب تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم قياس المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة.

التقييم

في إطار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، تتوافق الفئات الثلاث الموضحة أعلاه على التوالي مع ثلاث طرق تقييم مختلفة، وهي:

التقييم بالتكلفة المطفأة؛

القياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛

القياس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

انخفاض قيمة الأدوات المالية

وهذا هو التغيير الأكثر أهمية الذي أحدثه المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9. وفي الواقع، في حين كان الدافع وراء انخفاض قيمة الأصول في السابق يكمن في الخسائر المؤكدة، فإنه يكمن الآن في الخسائر المتوقعة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن شروط الاستهلاك الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 تتعلق الآن بجميع الأدوات المالية التي قد تخضع للاستهلاك.

يميز المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 بين 3 مستويات لانخفاض قيمة مخاطر الائتمان المرتبطة بالأداة المالية، والتي تسمى "الدلاء"، وهي:

المجموعة 1، تكون مخاطر الائتمان مستقرة منذ الاعتراف الأولي، وتعترف المنشأة بالخسائر المتوقعة على مدى 12 شهرًا ويتم احتساب الفائدة على أساس إجمالي مبلغ الأداة؛

المجموعة 2، تدهورت مخاطر الائتمان بشكل كبير، وتعترف المنشأة بالخسائر المتوقعة على مدى العمر المتبقي للأداة المالية ويتم احتساب الفائدة على أساس المبلغ الإجمالي للأداة؛

المجموعة 3: يتم إثبات مخاطر الائتمان، وتعترف المنشأة بالخسائر المتوقعة على مدى العمر المتبقي للأداة المالية ويتم احتساب الفائدة على أساس صافي مبلغ الاستهلاك.

تغطية الأدوات المالية

فيما يتعلق بتحوط الأصول المالية، يشير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 إلى التحوط الجزئي (التحوط الكلي هو موضوع معيار منفصل)، والذي يجلب عليه إصلاحًا طفيفًا.

في الواقع، يتبنى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 إلى حد كبير القواعد المعمول بها بالفعل فيما يتعلق بمحاسبة التحوط، مما يجعل من الممكن التعامل مع التغيرات السلبية في الأصول المالية القائمة التي تحتفظ بها المنشأة، وذلك بفضل الأدوات المشتقة المختلفة (المقايضات، الحدود القصوى، العقود الآجلة، الخ). .).

وبالتالي فهو يغطي الأنواع المختلفة من علاقات التحوط، وهي:

تحوط التدفق النقدي؛

تحوط القيمة العادلة؛

تغطية صافي الاستثمار

ومن ناحية أخرى، فإن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 يجلب تغييرات ملحوظة في:

تخفيف معايير الفعالية؛

تعزيز مستوى المعلومات المقدمة؛

وتوسيع قواعد الأهلية للأدوات المشمولة؛

– توسيع قواعد الأهلية لأدوات التحوط.

وبعيدًا عن التعقيد والقيود الواضحة التي يتضمنها معيار IFRS 9، فإن النهج التطلعي الذي يشجع على اتباعه يمكن أن يكون مفيدًا أيضًا لإدارة التدفق النقدي لشركتك. إن مثل هذا النهج الوقائي فيما يتعلق بإدارة أدواتك المالية يؤدي بالفعل إلى تحسين المرونة.

إذا كنت ترغب في تحسين إنتاج بياناتك المالية وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية، فإن برنامج إدارة المخاطر المالية titantreasury سيسمح لك بإنشاء جميع المعلومات المالية والمحاسبية التي تحتاجها، مباشرة من عمليات الاستثمار والتمويل والتغطية.

المرجع

https://www.3vfinance.com/infinance-le-blog/fr/norme-ifrs-7-resume